

غير ضميرين والاضمرفان قال ناصر لدين اللقائي وكان وجه ذلك انه
من المعين معدول عن المرجب وعن الصغر كما قالوا في سمرانه مودول
عن السحر فيما اريد به سحر بعينه وفيهما العلمية والعدل وقد يقال
ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة **قوله** ولا يجوز هذا اسد
الحق قال اللغوي في كلامه فيه تكرار فليست اوله واخره اشبهي واقول
لا تكلم فيه ثم تاخير الشئ ذلك ابي هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة
التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علم به نعم لو علم عدم جوازها بان الموكول
مكرر غير محدودة والتوكيد ليس من افعال الاحاطة حسن موقعها
بما ان ما علم به انما يظهر على ما حملنا عليه كلام المصنف من ان رفع
المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كان
كان يراد بالاسد هنا النتيجة لا على ما حمل عليه الشئ من انه علمي
حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية
وما اقتضاه كلامه من عدم امكن المجاز اللغوي في جازيد نفسه
ظاهر علمي ما نقلنا سابقا من عدم مجيئه في الاعلام اذ امكن جعل مجاز
الحذف منه ممكن فيه وان الامس كلام زيد كما لا يخفى ومن عدم امكن
المجاز العقلي في جازيد نفسه ممنوع لا سكان ان يكون المجاز في الحقيقة
لصا به او سايسه او نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي عند من
يشترط فيه كون المسند فعلا او معناه لان المسند هنا وهو
اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه القرينة ملاحظة موافق
لاستعماله من التجوز غالبا في لغة الاسد دون الامانة **قوله**
اذ ليس من فوائد الحق قال الزرقاني لتقليل لعدم الجواز **قوله** واذا
أكد قال

أكد قال اللغوي هو علمي حذف فعل الارادة كقوله تعالى واذا
قرأت القرآن او علمي المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب **قوله**
صغير مرفوع متصل قال اللقائي سكت عن الصغير المرفوع المتصل
والظاهر انه كالظاهر نحو انتم انفسكم قوموا شري ولا يخفى ان
المص لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يبين ان المتصل
كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشئ في المحترزات وكان يليق بان
يتم به فيقول بعد قول المص وقاموا كلهم وانتم انفسكم قوموا
فتأمل **قوله** وجب توكيده الحق قال اللغوي قال في التسهيل
ان ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدماميني في بحث البالية
بان الواجب احد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال
نص عليه ابو حيان فيصيح ان يقال فتم يوم الجمعة انفسكم
وياتي عن المرادي مثله **قوله** كراهة ايها الفاعلية الخ علة
لوجوب التوكيد ولا بالمتصل كما افصح عنه المحبذ والخ قوله
تقليل لا اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب
التوكيد بالمتصل ولان المرفوع المتصل منزلة مستقلة للجزء
فكرهوا ان يوكروا والجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدها ان
يوكروا والاولا بضمير بمعنى الاول مستقل متزجر وهذا المستقل
الذي هو النفس والعين عليه لفظا وان كان في المعنى توكيدا
للمرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدماميني وان نوزع
فيه ومنه يؤخذ علة التخصيص بالضمير وتصيصه بالمتصل
المرفوع ولم يتفرض الشئ لتقليل الاحيز وعلة بعضهم بانه الذي يقع

بالية